

خصخصة وبواخر وزيادة تعرفته

مع القطاع الخاص ونصفها من الطاقة الشمسية، وأن توفر كلفة الإنتاج بإنشاء محطة لاستيراد الغاز الطبيعي وإنشاء خط ساحلي لتوزيعه. هناك مخاوف من أن يصبح العقد الموقّعت دائماً، لأن الحال هي هكذا في لبنان. مولدات الشوارع تحولت إلى دائمة، والبواخر بدأت تنكّس بشكلها الدائم وتجعل الاسر اللبنانية رهينة لها ولخياراتها. الخطة كما يعرضها وزير الطاقة على مجلس الوزراء، لا تتضمن دفتر شروط أو مناقصة أو استدرج عروض محصوراً بل هي عرض قدّمته شركة «كارادينيز»، التي يستأجر منها لبنان باخرتي «فاطمة غول» و«اورهان بيه» واللاتين جرى تمديد عقودهما من دون العودة إلى مجلس الوزراء. الشركة تعرض زيادة العدد إلى أربع، والامر نفسه ينسحب على عرض معامل الطاقة الشمسية، في ظل هذه الخصخصة للقطاع بكامله، يتم طرح رفع تعرفته الكهرباء بهدف تغطية كلفة تشغيل الباخرتين الجديدتين، أي ما يؤمن 726 مليار ليرة لهذه السنة.

للخليج العربي»، بحسب ما ورد في عرض الوزير أبي خليك إلى مجلس الوزراء. لذلك، تقترح وزارة الطاقة سدّ العجز والفجوة بين الطلب الاستهلاكي، وبين القدرة الإنتاجية لمعامل الكهرباء، عبر استئجار باخرتين بقدرة 825 ميغاوات وبكلفة إجمالية تصل إلى 850 مليون دولار سنوياً. تضافان إلى الباخرتين الحاليتين بقدرة 370 ميغاوات واللاتين تزيد كلفتهم المدة ثلاث سنوات على 400 مليون دولار، ما يعني أن الاعتماد على البواخر سيصل إلى 1225 ميغاوات، أي ما يوازي 37% من الطلب على الكهرباء بكلفة إجمالية تتجاوز مليار دولار سنوياً. الاستئجار سيستد خمس سنوات، وبالتالي هدفه كسب الوقت لإنشاء المعامل، على أن تزداد الطاقة المنتجة من 12 ساعة تغذية يومياً كمعدل وسطي إلى ما بين 20 ساعة و22 ساعة يومياً. ففي السنة المقبلة، تنويع الوزارة التخلي عن باخرتي فاطمة غول وأورهان بيه، وأن تنشأ خلال السنوات الخمس معامل إنتاج بقدرة 2000 ميغاوات بالشراكة

للكهرباء تعود لسنة 1994 يوم كان سعر برميل النفط بحدود 20 دولاراً، لكن في ضوء ارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل عنصراً أساسياً في كلفة إنتاج الكهرباء إلى 147 دولاراً في 2008، فإن كهرباء لبنان تتحمل أعباء مالية جراء عدم تغيير التعرفة بسبب ارتفاع معدل كلفة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء إلى مستوى أعلى من معدل سعر مبيع الكيلووات ساعة. وبالتالي إن كل ما نسب من خسائر مالية لكهرباء لبنان كانت فعلياً دعماً حكومياً للمواطن وليس للمؤسسة.

وبالتالي فإن زيادة الإنتاج، بحسب الخطة، تتطلب كلفة إضافية بسبب تدني التعرفة الحالية. ولذا «تبين أنه يجب زيادة التعرفة ابتداء من 2017/7/1 بنسبة 42,6% كمعدل وسطي على أساس سعر برميل النفط بـ 60 دولاراً حتى لا تنكبد الخزينة العامة أي تكاليف إضافية. وبذلك يرفع معدل سعر مبيع الطاقة من 132,1 ليرة إلى 188 ليرة لكل كيلووات ساعة، وتكون التعرفة الجديدة أقل من معدل سعر المولدات الخاصة والمقدر بنحو 350 ليرة لكل كيلووات ساعة».

وتلقت الوزارة إلى أنها درست الأثر المترتب على كل فئة من المشتركين على أساس الفاتورة الإجمالية (كهرباء لبنان والمولدات الخاصة) وتبين أن المشترك سيحقق وفراً مالياً بسبب الاستغناء الجزئي عن المولدات الخاصة أكبر من كلفة زيادة التعرفة المقترحة لأن السعر الوسطي لهذه التعرفة أقل بكثير من سعر المولدات الخاصة، فعلى سبيل المثال، هناك 375690 مشتركاً بـ 10 أمبيرات فقط لدى مؤسسة كهرباء لبنان ممن يستهلكون نحو 300 كيلووات ساعة شهرياً، ولديهم اشتراك بـ 5 أمبيرات من المولدات الخاصة، ولذا فإن فاتورتهم الشهرية تبلغ 96900 ليرة منها 21900 ليرة لحساب كهرباء لبنان و75000 ليرة للمولدات الخاصة في حال وجود 12 ساعة تغذية فقط. أما إذا ارتفعت ساعات التغذية إلى 22 ساعة في اليوم، يرتفع معها منسوب الاستهلاك من كهرباء لبنان، وينخفض الاستهلاك من المولدات الخاصة وتصبح عندها الفاتورة الشهرية 64500 ليرة منها 52000 ليرة لكهرباء لبنان و12500 ليرة للمولد الخاص، وبالتالي يكون الوفّر الإجمالي للمواطن نحو 32400 ليرة، أي ما يعادل 33,4% شهرياً جراء تحسين التغذية من 12 ساعة إلى 22 ساعة وتطبيق هذه المقارنة على شرائح المشتركين كافة.



وزير
الطاقة
يقترح
استئجار
باخرتين
إضافيتين
بكلفة 850
مليون
دولار
(الأخبار)

40% من العجز الكهربائي السنوي، بسعر 0,085 دولار لكل كيلوات ساعة، من دون تخزين، أو 0,125 دولاراً مع التخزين. وتشير إلى أن تنفيذ هذا المشروع في مناطق ريفية يسهم في الإنماء المتوازن، ويخلق فرص عمل ويحظى بقبول من الجمعيات البيئية، ويسهم بزيادة ثقة القطاع الخاص بالتزام الدولة بأهدافها المعلنة للطاقة، ويسهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهو مشروع يرتكز إلى استثمارات للقطاع الخاص من دون أي كلفة تنكدها مؤسسة كهرباء لبنان.

المحور الخامس: زيادة التعرفة ورفع الدعم

تقول الوزارة إن التعرفة الحالية

يتوقع أن تجني كهرباء لبنان 726 مليار ليرة من زيادة التعرفة خلال عام 2018

عالمية في هذا المجال هي: Grupo EnerTech, Tesla ما يتيح لها تركيب المشروع كاملاً بفترة تتراوح بين 18 و24 شهراً وبأسعار تنافسية. تتوقع الوزارة توليد طاقة توازي

والجية وصور. ومحطة في سلعتا تتوسط المسافة بين دير عمار والذوق وتستغل لتغذية معامل تولي الطاقة بنظام IPP، بالإضافة إلى ربط معمل الذوق بها عبر خط الغاز الساحلي. وبحسب الخطة، فإن طول الخط الساحلي يبلغ 177 كيلومتراً بقطر 36 بوصة بكلفة 398 مليون دولار.

المحور الرابع: معامل طاقة متجددة

تقول وزارة الطاقة إنها تلقت عرضاً من شركة Growth Holdings من أجل تصميم وتركيب وتشغيل معامل طاقة فوتوفولتية بقدرة 1000 ميغاوات من أجل إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية. الشركة العارضة شكلت تحالفاً من شركات

ميغاوات، عبر إنشاء خط ساحلي بين الزهراني والجية بقيمة 67 مليون دولار ما يحقق وفراً بأكثر من 20 مليون دولار في فاتورته النفطية بناء على سعر برميل النفط بقيمة 50 دولاراً.

وتقترح الخطة، في ظل تأخر إقرار برنامج لقانون لإنشاء خط الغاز الساحلي منذ عام 2012، تجزئة المشروع إلى قسمين: شمالاً وجنوباً، وبالتالي الاستغناء عن الوصلة التي كانت ستنشأ حول مدينة بيروت بكلفة تقديرية تبلغ 157 مليون دولار. هذا يعني أنه يمكن إنشاء محطة تغويز عائمة في البداوي لتغذية معمل دير عمار 1 ودير عمار 2 (قيد الإنشاء)، ومحطات تغويز في الزهراني لتغذية معمل الزهراني